

لتجسيد المبادئ التي أعلنتها في بيان ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) عملياً. ولاحظت ان موقف الجانب الاوروبي اتسم في بحثه للابعاد السياسية للحوار «بالتحفظ والتردد مع الحرص على الاستمرار في الحوار ، كما انه التزم بالحد الأدنى من مواقف الدول التسع مع الصق العربي . فبدأ وكان الدول المتخلفة في مواقفها شددت اليها الدول الاكثر تقدماً » . وأوضحت ان الجانب العربي « يتوقع مع ما يتطلبه مناخ الحوار ان تشدد الدول الاكثر تقدماً الدول المتخلفة الى موقفها » . كما أوضحت انه لا يمكن للحوار ان يحقق تقدماً في الاجتماع القادم « ما لم يتقدم الجانب الاوروبي في موقفه من قضية فلسطين ويقدم اجوبة محددة على الاسئلة التي طرحها الجانب العربي » ، وان ذلك « يقتضي جهداً عربياً يبذل على صعيدي العمل العربي الموحد والعلاقات الثنائية بين الدول العربية ودول المجموعة التسع » . وحددت ما هو مطلوب على صعيد العمل العربي الموحد بان الحاجة —تزداد الحاحاً للتقدم على طريق « وضع استراتيجية عربية واحدة للتعاون بغية تحديد مجالات واساليب وحجم التعاون الغربي والايروبي وتوظيف هذا التعاون لصالح الجانب السياسي من الحوار » . وأما على صعيد العلاقات الثنائية « فالحاجة ملحة لتوظيف هذه العلاقات لصالح الحوار القائم بصوره عامة ولصالح جانبه السياسي بصورة خاصة » . وقد لوحظ في مسار الحوار على مدى عام اننا كعرب لم نستخدم هذه الورقة الفعالة الموجودة بأيدينا في الوقت الذي حققت فيه هذه العلاقات الثنائية وفي المجال الاقتصادي خصوصاً ارتفاعاً كبيراً استفادت منه دول المجموعة الى حد كبير » . وطالبت ان نباشر هذا التوظيف ونركز فيه على الدول التي عرفت بمواقفها المتخلفة . ونكرت بالموقف الايجابي الفاعل الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية من الحوار كجزء من الجانب العربي « لتضع عربته على القضبان واعطت تجربته الوقت اللازم لباشرة الجانب السياسي فيه متذرعة بالصبر » ثم طالبت كي لا يفشل الحوار وفي مجال التحضير للاجتماع القادم ان تقوم جميع الدول العربية « باتصالات ثنائية مع دول المجموعة للتسع وتوظيف علاقاتها معها بغية اتخاذها الموقف المطلوب » ، وان يعقد اجتماع عربي على مستوى وزراء الخارجية ، يخصص لقرار استراتيجية عربية واحدة للتعاون العربي في مجال الحوار العربي الاوروبي » (٢١) .

كانت هذه المذكرة موضع البحث في اجتماع مجلس الجامعة العربية خلال شهر سبتمبر (ايلول) ١٩٧٦ . وقد تبني المجلس الاقتراحين وأصدر قراراً باجراء الاتصالات الثنائية وقراراً آخر بالطلب الى وزراء الخارجية النظر في وضع خطة عربية متكاملة للحوار . وتشكلت اللجنة العربية للحوار التي تختص باعداد تصور مشترك للموقف العربي في النواحي السياسية والفنية في اللجنة العامة المشتركة ، وباعداد بيان الجانب العربي والنظر في تقارير اللجان واقتراح الاعتمادات اللازمة ، والتي تتكون من مندوب متخصص تعيينه كل دولة عضو ورؤساء ومقرري اللجان وممثلي الامانة العامة ، واجتمعت هذه اللجنة في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٦ واحضرت لاجتماع اللجنة العامة الثاني وقررت اجراء الاتصالات الثنائية واعتماد مضمون مذكرة منظمة التحرير في هذه الاتصالات ، وكلفت ممثل فلسطين باعداد مشروع كلمة رئيس الجانب العربي في اجتماع تونس من الناحية السياسية . وخصصت مبلغاً مبدئياً قدره خمسة عشر مليون دولار لتمويل الدراسات التمهيدية ودراسات الجدوى والانشطة الخاصة بالحوار (٢٢) .

ونظر وزراء الخارجية العرب اثناء اجتماعهم في اطار مجلس الجامعة العربية يوم ١٩٧٧/١/١٥ في مذكرة المنظمة وفي توصيات اللجنة العربية واكدوا على ضرورة استمرار الحوار العربي الاوروبي ودفعه الى الامام وتطويره نحو التعاون المثمر . كما اقرروا